

بغيرها ومود ما قرنتاه قرأ السيد عمر وحواشي التخت
 ومن العذر زادة اسراع الامام بحيث لا يمكن
 الاموم معه من الاتيان بالواجب وبالسنن المتكدة
 اليه فقوله وبالسنن المتكدة يفيد ان الاخلال بالسنن
 المتكدة اذا صدر من الامام يكون عذرا في المحذور
 في مفاخرته لان الاموم اذا ابيحت له المفاخره عند
 عدم بكتنه من فعله فكذلك في سيرة له المفاخره
 اذا لم يفعلها اما مع بجاح نقص الصلاة في الحالين
 واذا علم الاموم ابتداء ان امام المسجد لا يقرأها
 في صلاه الجمعة كان ذلك عذرا في الخلف عن الجماعة لانه
 اذا جعل مخصصا لترك الجماعة في أثناء الصلاة
 فهو مخصص لتركها ابتداء بالاول وفي الحرمي عليه
 الوهاب ما نصه وما قومي الخلاف في حوزة النجاشي
 وليس مثلها تكبيرات الاسفالات ولا جلسته
 الاستزاحه ولا رفع اليدين من تمام التشهد الاول
 لعدم المغنوت فيه على الاموم لانه يمكنه الاتيان به
 وان تركه امامه فالله اعلم بالمكن من الاتيان به
 وعدمه اخذ من التارخ في مفاخره لياتي بهلاهي
 شيخنا شاطب وقوله النبيحات فان الامام
 اجه يقول بوجوبها في محالها فاذا تركها طلعت صلواته
 اليه سبحانه ف قوله مفاخره لياتي بها اي بتلك
 السنة

بعد قوله الكلام
 المحذور السابق
 في السنة المقصود
 قولم

السنة وفيه اشعار بان مفاخره افضل وهو كذا اخذ
 من قوله لياتي بها ولانها ليست مغنوته لفضيله اليه
 اليه كلام الحرمي وهو كما نصت في وان سيرة الاموم
 مفاخره الامام لياتي سورة السجده المسئلة
 السادسة بمعنى قول صاحب في المعنى في الوتر
 ولين او تر باكثر من ثلاث قراءة الا خلاص في اوليه
 فصل اول وصل من سلفه في ذلك والحوا
 معنى كلامه انه بين لمن او تر باكثر من ثلاث ركعات
 خمس او سبع قراءة فلهو انه احد في اوليه وسلفه
 في ذلك ما نقله ابن حجر في ما ورد عن بعض المتأخرين
 ونصه فيها قال بعض المتأخرين ونس قراءة الا خلاص
 في كل من اولتي الوتر اليه فعوله في كل من اولتي الوتر
 ليس مقيده بكونه او تر ثلاث او باكثر منها ولا يكون
 فصلا او وصل ولعل المراد قراتها مع سورة اخرى
 ولعل المراد قراتها في الركعتين انها تعدل ثلث الزان
 فاذا قراها في الركعة الاخيرة كان قد قراها ثلاث
 فيكون كمن قرأ الزان كله وقيل كلام صاحب في المعنى
 على غير ما ذكرته فيه بعد ويجوز والله اعلم
 المسئلة السابعة ما حوكم في الطالب اذا وقف
 على عماره محرر في زعمه او وجدها مخالفة للمقول